الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.36

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
1 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد حنيف ..... (ماليزيا)

المحتويات

البند ٦٧ من جدول الأعمال*: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

(أ) القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

(ب) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما

البند ٦٨ من جدول الأعمال*: حق الشعوب في تقرير المصير

* بندان قررت اللجنة أن تنظر فيهما معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

11-56640 X (A)

رجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥ صباحا.

البند ٦٧ من جدول الأعمال: القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/66/366-S/2011/584)

(أ) **القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب** (A/66/18 و A/66/312)

(ب) **التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما** (A/66/313 و A/66/328)

البند ٦٨ من جدول الأعمال: حق الشعوب في تقرير المصير (A/66/172 و A/66/317)

١ - **السيد بينيت** (المستشار الخاص للأمين العام المساعد المعني بحقوق الإنسان): عرض تقرير الأمين العام بشأن الجهود العالمية المبذولة للقضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وتقريره عن التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما (A/66/328) الذي يركز على التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والكيانات بغرض القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان. وذكر أن التقرير يسلط الضوء أيضا على أنشطة المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وأدوار آليات ديربان.

٢ - كما عرض تقرير الأمين العام بشأن حق الشعوب في تقرير المصير (A/66/172) الذي يحدد آخر التطورات في الاجتهاد القضائي للجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيما يتعلق بمعايير حقوق الإنسان المستندة إلى المعاهدات المتعلقة بإعمال حق الشعوب في تقرير المصير. وذكر أنه يقدم أيضا معلومات عن نظر مجلس حقوق الإنسان في حالة حقوق الإنسان في فلسطين وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى، وملخصا للتطورات في جنوب السودان والصحراء الغربية.

٣ - **السيد سيسا** (الأرجنتين): تكلم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن الاحتفال بذكرى اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان وما تم بالتوافق من اعتماد الإعلان السياسي المتعلق بالعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب يتيح فرصة لتقييم مدى ما تحقق من تقدم وتحديد العقبات والتحديات التي تواجه ويؤكد من جديد الإرادة السياسية في التصدي لهذه المشاكل.

٤ - وذكر أن مجموعة الـ ٧٧ والصين تطالب باتخاذ إجراءات ملموسة لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان والوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض ديربان. وذكر أن التقرير يشير أيضا إلى أهمية تزويد الآليات ذات الصلة بالموارد اللازمة لوفائها بشكل فعال بولاياتها. ورحب، أخيرا، بالقرار الخاص بإقامة نصب تذكاري دائم تكريما لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي.

٥ - **السيدة أوجيامبو** (كينيا): تكلمت نيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فقالت إن هذه الدول تعلق أهمية كبيرة على المعركة ضد العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في إطار الصكوك الدولية ذات الصلة وعمل المقرر الخاص. وأضافت أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل من خلال آليات الدعم المؤسسي ومن خلال التعليم لعكس المواقف الرجعية التي تؤجج العنصرية.

٦ - وذكرت أن النتيجة الرئيسية لمؤتمر ديربان هي تغيير المواقف فيما يتعلق بالمؤسسات والقوانين والسياسات

العنصرية. وأضافت أنه لا بد من القضاء على أنواع السلوك العنصري وتأييد المجتمعات المتعددة الثقافات والجنسيات والأديان. وقالت إن مجموعة الدول الأفريقية تؤيد أيضا الجهود المبذولة إقامة نصب تذكاري تكريما لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي.

٧ - **السيد مينتي** (جنوب أفريقيا): تكلم نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي فقال إن التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام تشكل أساسا للمعركة ضد استمرار ظواهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وذكر أنه يتعين على الأمم المتحدة تعميم الجهود المبذولة لمساعدة الحكومات في القضاء على هذه الممارسات.

٨ - وقال إن البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وضعت قوانين داخلية لمكافحة وباء العنصرية وتحقيق المساواة. وذكر أن هذه البلدان يقلقها النمط الذي ظهر في بعض البلدان وهو التراجع عن التزاماتها في ديربان وإعادة التفاوض بشأن إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأضاف أنه تحقق تقدم محدود خلال السنوات العشر الأخيرة في تنفيذ هذا الإعلان والبرنامج، وخاصة فيما يتعلق بفقراته ١٥٧-١٥٩. وقال إن التحفظات الموجودة بالنسبة لبعض الأحكام الرئيسية في الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري هي أيضا مبعث قلق.

٩- وقال إن الجماعة تؤكد من جديد مبدأ عدم التمييز وتدين جميع الأيديولوجيات العنصرية كما تؤكد من جديد على أهمية آليات متابعة ديربان. وقال إن انعدام الإرادة السياسية والالتزام ما زال عاملا أساسيا يؤثر على الجهود الدولية المبذولة للقضاء على المشاكل ذات الصلة. وأضاف أن هذه البلدان ملتزمة بمواصلة العمل للتوصل إلى حلول لمشكلة العنصرية والتصدي لأشكالها المعاصرة.

١٠ - **السيد هنت** (أنتيغوا وبربودا): تكلم نيابة عن الجماعة الكاريبية فأعرب عن تقديره للخطوات التي اتخذها الرئيس فيما يتعلق بترتيب المتكلمين.

١١ - وذكر أن الجماعة الكاريبية تؤيد النتائج والتوصيات وأفضل الممارسات الواردة في التقرير المرحلي الذي أعده المقرر الخاص المعني بمجلس حقوق الإنسان بشأن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب (A/66/313) وشجع الدول الأعضاء على تنفيذ التوصيات. على أنه أضاف أن الجماعة تلاحظ أن تقرير اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري الذي يتناول دورتيها الثامنة والسبعين والتاسعة والسبعين لم يصدر بعد؛ وقال إنه يتطلع إلى فرصة استعراض هذا التقرير.

١٢ - وقال إن الجماعة تعتبر أن الجلسة الخاصة بالاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لمؤتمر ديربان فرصة لحصر ما تحقق من تقدم في تنفيذ أهداف إعلان وبرنامج عمل ديربان، وتؤكد من جديد الالتزامات وتعبئة الإرادة السياسية لإنهاء هذه الجرائم. وذكر أنها تعرب عن أسفها لما حدث مؤخرا من استقالة المقرر الخاص، وإنها تؤيد في الوقت نفسه تعيين خلفه وتعيين الخبير المستقل المعني بمسائل الأقليات. وأضاف أن البلدان الأعضاء بالجماعة تعتزم العمل مع المقرر الخاص الجديد وترحب باعتماد القرار ١٦/٣٣ (A/HRC/RES/16/33) الذي يجدد ولايته لثلاث سنوات أخرى.

١٣ - وقال إن التأكيد المتجدد على توفير التمويل الكافي لآليات المتابعة واستمرار التعاون الدولي في التصدي للجرائم المتصلة بالعنصر أمران لازمان. وأضاف أن حكومات بلدان الجماعة تسعى إلى حماية التنوع في مجتمعاتها مع تشجيع المساواة والعدالة والكرامة من أجل منع ظهور المشاكل المتصلة بالعنصر من أن تضرب بجذورها.

١٤ - وقال إن الجماعة تقدر القرار الخاص بتأييد إقامة نصب تذكاري لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي. وذكر أنها ترحب بالبدء في منافسة دولية لتحديد تصميم هذا النصب وتثني على منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) لما تقوم به من عمل فيما يتعلق بمشروع طريق الرقيق وتعاونها مع اللجنة المعنية بالنصب التذكاري.

١٥ - وقال إن التمييز الهيكلي ما زال يمثل عائقا أمام التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة في بعض البلدان. وذكر أن كثيرا من الظروف الاجتماعية والاقتصادية الظالمة التي تؤثر على البلدان النامية قد نجمت عن سوء تصرفات تاريخية. وأضاف أن الجماعة تقدر جهود المقرر الخاص في الإسهام في تحقيق فهم أفضل لمظاهر التمييز الهيكلي وأسبابه، كما تقدر توصيته بأن تقوم الدول باستعراض وإعادة صياغة التشريعات والسياسات والبرامج ذات الصلة التي كان لها تأثير غير متناسب على جماعات معينة أو أفراد معينين.

١٦ - وقال إن الجماعة تقدر أيضا مساهماته في المناقشة المتعلقة بالتمييز العنصري ضد المنحدرين من أصل أفريقي في جنيف يوم ٧ آذار/مارس ٢٠١١، وتؤيد أنشطة فريق الخبراء العامل المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وذكر أن المظالم التاريخية والانتهاكات التاريخية لحقوق الإنسان قد تسببت في تهميش كثير من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي. وأضاف أنه تحقق بعض التقدم ولكن ما زالت هناك تحديات خطيرة.

١٧ - **السيد دو بيستامانت** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم بالنيابة أيضا عن البلدان المرشحة للانضمام تركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك وصربيا، وكذلك أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فأعرب عن تحفظات بشأن القرار الذي اتخذه الرئيس فيما يتعلق بترتيب المتكلمين.

١٨ - وذكر أن الاتحاد الأوروبي يدافع عن قيم احترام كرامة الإنسان والحرية والديمقراطية والمساواة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان بما فيها حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات ويشجع هذه القيم. وأضاف أن الاتحاد يرفض ويدين جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، بما في ذلك التمييز على أساس التوجه الجنسي. وذكر أنه لا بد من اتخاذ موقف الرفض المطلق بشكل مستمر ضد جميع هذه الممارسات.

١٩ - وقال إن الاتحاد الأوروبي شرع في اتخاذ تدابير لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب وطالب أعضاءه بإصدار قوانين وطنية تحظر التمييز العنصري. وأضاف أن الاتحاد ملتزم أيضا بالقضاء على التمييز ضد أبناء الروما (الغجر) ويشجع حقوقهم وإدماجهم ويحمي هذه الحقوق.

٢٠ - وذكر أن وكالة الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية تقوم، منذ إنشائها في عام ٢٠٠٧، بجمع وتحليل ونشر البيانات الموضوعية القابلة للمقارنة عن مسائل الحقوق الأساسية المختلفة، بما فيها العنصرية وكراهية الأجانب. وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد التزامه بالتصدي للأحزاب السياسية والجماعات والحركات الأيديولوجيات المتطرفة ويعرب عن قلقه لاستخدام الإنترنت في تشجيع ونشر الأفكار العنصرية.

٢١ - **السيدة شين سيوي** (الصين): قالت إن العنصرية تمثل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان وتهدد سلام العالم واستقراره ونموه. وأشارت إلى الخطوات الهامة التي اتخذتها الأمم المتحدة على مدى السنين لتشجيع القضاء على

العنصرية، وخاصة من خلال تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان، وأكدت من جديد تأييد بلدها لهذا التعهد وأعربت عن أسفها لمقاطعة بعض البلدان لمؤتمر استعراض ديربان والاجتماع الرفيع المستوى الأخير الذي عقدته الجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان. وأضافت أن الصين تطالب جميع الأطراف بتخطي اختلافاتها السياسية ومقاومة استخدام المعايير المزدوجة فيما يتعلق بمسألة العنصرية والقيام، من خلال تعزيز تبادل وجهات النظر والتعاون، بالتنفيذ التام للإعلان وبرنامج العمل والوثيقة الختامية الصادرة عن الاجتماع الرفيع المستوى.

٢٢ - وأكدت من جديد الحق السياسي الثابت لجميع الشعوب في تقرير المصير الوطني وفي التحرر من العدوان الأجنبي والتدخل الأجنبي، وأعربت مرة أخرى عن تأييد الصين الثابت لتطلعات الشعب الفلسطيني إلى تقرير المصير الوطني وإقامة دولته وعضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، ودعت المجتمع الدولي إلى العمل من أجل تحقيق السلام الشامل العادل والدائم في الشرق الأوسط وتحقيق التعايش السلمي بين العرب والإسرائيليين.

٢٣ - **السيدة سولورزانو - أريغادا** (نيكاراغوا): قالت إن بلدها يؤكد من جديد التزامه بالتطبيق الشامل والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان ونتائج المؤتمر الاستعراضي الذي عقد في عام ٢٠٠٩، وترحب بالإعلان السياسي الذي اعتمد خلال الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة. وقالت إن نيكاراغوا باعتبارها دولة متعددة الإثنيات والثقافات ملتزمة باتخاذ تدابير تؤدي إلى احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وتشجيعها.

٢٤ - وقالت إن وفدها ركز على تحقيق تقدم فيما يتعلق بالتمكين للمرأة وضمان انعدام التمييز. وذكرت أن الحكومة شجعت أيضا السياسات والبرامج التي تحول دون وقوع التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية ومكافحة هذا التمييز. وقالت إن وزارة العمل أنشأت مكتبا للمساواة وعدم التمييز في العمل لمراقبة الالتزام بتدابير العمل التصحيحي لمنع التمييز في العمل ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأضافت أن المدعي الخاص المعني بالتنوع الجنساني يشجع السياسات الرامية إلى توفير فرص الاستفادة من نظام الصحة العامة، وحماية حقوق العمل بالنسبة للمثليين والمثليات من المواطنين والقضاء على العداوة القائمة على أساس التوجه الجنسي في المدارس العامة. وذكرت أنه يجري إنشاء لجنة مشتركة بين المؤسسات لمناهضة العنصرية تقوم بالتعريف بالمعركة ضد العنصرية والتمييز وتنسق وتنفذ خطة العمل التي تسعى إلى إيجاد مجتمع عادل متسع للجميع ومتعدد الإثنيات. وأضافت أنه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ أضيفت جريمة التمييز على أساس الجنس إلى قانون العقوبات الجديد في نيكاراغوا.

٢٥ - وذكرت أن بلدها يؤكد أهمية الحق في تقرير المصير كحق غير قابل للتصرف لمن يرزحون تحت الاحتلال الأجنبي والحق في الكفاح من أجل السيادة والاستقلال والكرامة. وقالت إن بلدها، لهذا، يؤيد الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل إنشاء دولة فلسطين.

٢٦ - **السيد ساميس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن ما يقوم به بلده من عمل شاق وما يتعهد به من مكافحة التمييز العنصري والقضاء عليه في جميع أنحاء العالم يعودان بجذورهما إلى أتعس فصول تاريخه. وذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ مأخذ الجد التزاماتها كدولة طرف في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وتنفذ هذه الالتزامات من خلال دستورها

ودساتير الولايات والقوانين المحلية وآليات حقوق الإنسان على الصعيد الفيدرالي وصعيد الولايات. وقال إن تشريعات الولايات المتحدة تحظر التمييز العنصري في مجالات مثل التعليم والإسكان والعمل.

٢٧ - وقال إن حكومته بذلت جهودا كبيرة من أجل تحسين المستوى الثقافي للقائمين على تنفيذ القوانين ومنهم المسؤولون عن الهجرة. وأضاف أن زيادة المعارف فيما يتعلق بالعادات والمعتقدات والممارسات المختلفة يؤدي إلى قلة عدد حالات السلوك غير المهني وغير القانوني ويمنع الأعمال غير الملائمة من جانب القائمين على إعمال القانون.

٢٨ - وقال إن من الجهود الأخرى التي تبذلها الحكومة العمل على ضمان محاكمة مرتكبي جرائم الكراهية، والتحقيق في سوء سلوك القائمين على تنفيذ القانون واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه، ووضع القوانين والبرامج التي تكفل العدل في الإسكان والإقراض والمساواة في فرص التعليم والعمل والحق في التصويت كحقوق يتمتع بها الجميع بغض النظر عن الجنس. وذكر أن الجهود الدولية تشمل المشاركة في التمويل والتعاون في برامج مكافحة العنصرية مع البرازيل وكولومبيا، بين دول أخرى، والبرامج التي تدعم السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي.

٢٩ - **السيد دي سيليوس** (البرازيل): قال إنه بعد مرور عشر سنوات على اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان ما زالت الأحكام الواردة في هاتين الوثيقتين أهميتها.

٣٠ - وقال إن البرازيل اتخذت خلال العقد الماضي خطوات هامة في مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وأضاف أن إنشاء هيئة على المستوى الوزاري في عام ٢٠٠٣ لتشجيع المساواة بين الأجناس كان مبعثها الاعتراف بأن الأنشطة المعادية للعنصرية يجب تناولها من منظور سياسي ومؤسسي. وذكر أن التشريعات التي تستهدف تشجيع المساواة بين الأجناس ومكافحة العنصرية بدأ سريانها في عام ٢٠١٠. وقال إن هذا القانون قرر أن الدولة والمجتمع ككل مسؤولان عن ضمان المساواة في الفرص بالنسبة لجميع المواطنين بغض النظر عن الأصل الإثني. وأضاف أن القانون الجديد يتضمن مجموعة واسعة من التدابير التي تستهدف تصحيح الظلم التاريخي وتشجيع الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي، وخاصة من خلال برامج وسياسات العمل التصحيحي في مجالات مثل التعليم والصحة.

٣١ - وقال إن برنامجا للتحويلات النقدية يعرف باسم ''بولسا فاميليا'' قد استفاد منه عدد كبير من الأسر المنحدرة من أصل أفريقي والتي ما زالت تشكل جزءا كبيرا من السكان الذين يعيشون في فقر مدقع. وأضاف أنه تم اتخاذ تدابير محددة لزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية الجيدة بالنسبة للنساء المنحدرات من أصل أفريقي.

٣٢ - وقال إنه في تعداد السكان الذي أجري في عام ٢٠١٠ أعلن أكثر من نصف سكان البرازيل، أي ١٠٠ مليون شخص، أنهم منحدرون من أصل أفريقي. وذكر أن البرازيل تؤيد من وقت مبكر مبادرة إعلان سنة ٢٠١١ سنة دولية للمنحدرين من أصل أفريقي. وأضاف أن هذا الاحتفال يتيح فرصة فريدة للاعتراف بإسهامات المنحدرين من أصل أفريقي في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للبرازيل ويمثل تذكرة بالدين التاريخي للبرازيل وإلهاما بمضاعفة الجهود من أجل التصدي لضروب التفاوت.

٣٣ - وقال إنه في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ستستضيف البرازيل والأمانة العامة الأيبيرية الأمريكية مؤتمر قمة عن المنحدرين من أصل أفريقي في مدينة سلفادور بولاية باهيا. وأضاف أن هذا المؤتمر سيشترك فيه ممثلون للحكومات وللمجتمع المدني في أفريقيا وأمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي ليكون بمثابة محفل لتبادل وجهات النظر فيما يتعلق بالاستراتيجية الخاصة بتشجيع وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمنحدرين من أصل أفريقي. وقال إنه خلال المؤتمر ستعتمد الدول المشتركة فيه إعلان سلفادور الذي سيكون الغرض منه هو الاعتراف بالدور الأساسي الذي يقوم به المنحدرون من أصل أفريقي ويقترح تدابير محددة للتغلب على العقبات التي تقف في طريق المشاركة الاجتماعية والاقتصادية الكاملة للمنحدرين من أصل أفريقي.

٣٤ - **السيدة زولوتوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن حكومتها تؤيد استمرار تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الأشخاص بدون تمييز. وأضافت أن الاتحاد الروسي باعتباره دولة من أكبر الدول المتعددة الإثنيات حيث يضم ١٨٢ جماعة إثنية، يعتبر بلدا فريدا من حيث التنوع الإثني - الثقافي والتنوع الديني. وأضافت أنه على مدى القرون استطاع أن يحافظ على السلام بين الجماعات الإثنية وبين الأديان المختلفة وأن يحتفظ بتوازن بين مصالح الجماعات الإثنية - الثقافية المختلفة. على أنها أضافت أن الاتحاد الروسي قد تأثر بالاتجاهات العالمية فيما يتعلق بزيادة الصراعات بين الجماعات الإثنية وازدياد التعصب وكراهية الأجانب.

٣٥ - وذكرت أن حكومتها تؤمن بأن العمل الأساسي المتمثل في إيجاد مجتمع متسامح ورعاية هذا المجتمع استنادا إلى مبدأي المساواة والتنوع الثقافي يجب تنفيذه من جانب الدولة. وقالت إن حكومتها تضع استراتيجية متعددة القطاعات للتغلب على التعصب في المجتمع مع التركيز بوجه خاص على التعليم، وخاصة في المرحلتين الابتدائية والثانوية، حيث يتم تكوين أسس النظرة العالمية للفرد. وأضافت أنه يجري إجراء تقييم شامل لنوعية التربية الوطنية في المؤسسات التعليمية، بما في ذلك محتوى الكتب المدرسية وطرق التدريس، كما يجري إدخال نهج جديدة فيما يتعلق ببث روح التسامح والنظرة الإنسانية.

٣٦ - وقالت إنه يتبين من الخبرة التاريخية للاتحاد الروسي أهمية العامل الديني في تعزيز الانسجام بين الجماعات الإثنية. وأضافت أن حكومتها تقوم، من أجل مكافحة كراهية الأجانب والتعصب، بعمل واسع النطاق على جميع المستويات مع ممثلي الطوائف الدينية التقليدية. وقالت إن مجلسا للتعاون مع الروابط الدينية قد ألحق بمكتب رئيس الاتحاد الروسي كما أنشئت أفرقة عاملة تتألف من ممثلين لمختلف الأديان وتعمل في جميع المناطق الروسية من أجل تسوية المنازعات داخل البلد.

٣٧ - وذكرت أن وفدها قلق لزيادة الاضطهاد والتمييز اللذين يتعرض لهما المسيحيون في مختلف البلدان. وأضافت أن كراهية المسيحية، شأنها شأن كراهية الإسلام ومعاداة السامية، أصبحت تمثل عقبة حقيقية أمام تطور المجتمع، وأن التغلب عليها يتطلب الأخذ بنهج متكامل والتفاعل عن كثب بين الآليات الدولية والإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان.

٣٨ - وذكرت أن ما يقع من أحداث في العالم يثبت الأهمية المستمرة والمتزايدة لإعلان وبرنامج عمل ديربان الذي ما زال يمثل مرشدا للدول في وضع البرامج والسياسات. وأضافت أن مما يؤسف له أن عددا من البلدان قررت تجاهل الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ والذي كان فرصة أمام المجتمع الدولي لتأكيد رفضه التام لجميع أشكال العنصرية والتعصب وتحديث الأولويات في هذا المجال.

٣٩ - وذكرت أن من العناصر الهامة في استراتيجية الاتحاد الروسي في هذا الصدد التثقيف فيما يتعلق بأشكال المعاناة والخسائر التي تم تكبدها خلال الحرب العالمية الثانية نتيجة لتنفيذ الأيديولوجية النازية الإجرامية والاحتفاظ بذكريات

هذه المعاناة وهذه الخسائر. وأضافت أن الذكرى السنوية الخامسة والستين لانتصار الحرب العالمية الثانية كانت فرصة أمام المجتمع الدولي للنظر مرة أخرى في عملية نوريمبيرغ التي كان لها تأثير حاسم على إنشاء النظام الدولي وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

٤٠ - وقالت إن وفدها ما زال يقلقه تزايد التمييز العنصري وكراهية الأجانب، وخاصة في البلدان التي عانت مباشرة من أعمال النازيين، والتسامح الصريح، بل والدعم أحيانا، مع أفكار أتباع النازية، ونمو أحزاب النازية الجديدة في كثير من البرلمانات الوطنية، والمسيرات المنتظمة التي تنظمها السرايا المسلحة لجهاز المخابرات النازي والاجتماعات التي يعقدها قدامى العاملين بجهاز Waffen (SS) في عدد من البلدان الأوروبية. وأضافت أن رد الفعل الأكثر من متحفظ من جانب الدول الأوروبية، التي عانى معظمها بشكل مباشر من جميع أهوال الفاشية، هو أمر يدعو إلى الدهشة في أقل القليل.

٤١ - وذكرت أن الأحكام الصادرة عن بعض السلطات القضائية تشكك في عدد من المبادئ السياسية والقانونية الرئيسية التي تشكلت نتيجة للحرب العالمية الثانية وللتسوية التي تمت في أعقاب الحرب في أوروبا، هي سبب آخر للقلق؛ لأن هذه الأحكام القضائية تتعارض عمليا مع نتائج عملية نوريمبيرغ التي تعتبر في جميع أنحاء العالم المصدر الرئيسي للقانون الجنائي الدولي المعاصر، وخاصة اعتبار أن جهاز المخابرات النازي وجميع عناصره منظمة إجرامية.

٤٢ - وقالت إن حكومتها يؤسفها موقف الديمقراطيات الغربية، التي شارك كثيرا منها في التحالف ضد هتلر، بسبب امتناعها عن التصويت على مشروع القرار المعنون ”عدم جواز ممارسات معينة تساهم في إثارة الأشكال المعاصرة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب“ الذي قدمه وفدها، وأعربت عن أملها في أن تؤيد هذه البلدان مشروع القرار في الدورة الحالية. وأضافت أن على المجتمع الدولي واجبا إزاء من ضحوا بحياتهم لإنقاذ البشرية من الفاشية وهو القيام بعمل فعال لمنع انتشار مفاهيم التعصب والتفوق الجنسي أو الإثني أو الديني، وهي مفاهيم تخفي التطلع إلى السيطرة العالمية وتعتبر مصدر تهديدات جديدة. وقالت إن الشروط الأساسية للتغلب على شرور العنصرية هي الجهود المتحدة، والعلاقات المنسجمة بين مختلف الجماعات الإثنية ومختلف المعتقدات، والتسامح والاحترام المتبادل، والحفاظ على التنوع الثقافي، وإجراء حوار صريح وبناء بين الحضارات.

٤٣ - **السيد كاسيموف** (قيرغيزستان): قال إن من دلائل استمرار المشاكل الخطيرة في المجال الذي تجري مناقشته العمل الإرهابي الذي وقع في النرويج في ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١١. وذكر أن قيرغيزستان تشارك في الرأي القائل بأن على الدول أن تبذل جهودا أكبر وأن تتخذ إجراءات عاجلة لمكافحة الاتجاهات المتزايدة للعنصرية وكراهية الأجانب التي ظهرت في السنوات الأخيرة.

٤٤ - وذكر أن الموقع الجغرافي لقيرغيزستان في آسيا الوسطى وفي مفترق طرق الحضارات، وكذلك عمليات الترحيل الواسعة التي صاحبت كثيرا من الأحداث التي وقعت في القرن العشرين، تحدد التركيب الإثني - الثقافي الفريد لدولة قيرغيزستان الحديثة. وأضاف أن هناك أكثر من ١٠٠ جماعة إثنية ممثلة الآن في قيرغيزستان وأن ثلث السكان ينتمون إلى أقليات إثنية.

٤٥ - وذكر أن قيرغيزستان هي طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية منذ عام ١٩٩٤ وفي الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري منذ عام ١٩٩٧؛ وأن دستورها يكفل المساواة في الحقوق والفرص بالنسبة للجميع، ويقرر التطبيق المباشر لأحكام

المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وبه ما يسمح باتخاذ التدابير الخاصة التي أوصى بها إعلان ديربان لضمان تكافؤ الفرص بالنسبة للجماعات المختلفة.

٤٦ - وقال إن العقد الذي انقضى منذ اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان وإعلان العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف قد تميز مع الأسف بتزايد حدة التناقضات والمنازعات في البلدان والمناطق. وأضاف أن مما يدعو إلى الأسف أن تنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان ما زال أمرا لا يبعث على الرضا وأن العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أمور ما زالت موجودة في جميع أنحاء العالم.

٤٧ - وقال إن وفده يؤمن بأن الوسيلة الأساسية للتنفيذ الفعال لإعلان ديربان هي الالتزام الدقيق بمبدأ الرفض المطلق للعنصرية على الصعيدين الوطني والدولي. وذكر أن البرامج السياسية القائمة على أساس العنصرية وكراهية الأجانب ومذاهب التفوق العنصري يجب إدانتها باعتبارها لا تتفق ومبادئ الديمقراطية. وأضاف أن وفده يدعو الدول الأعضاء ليس فقط إلى إعلان التزامها بمكافحة العنصرية ولكن أيضا إلى اتخاذ تدابير فعالة، من خلال تحسين تشريعاتها وإعلاء سيادة القانون دون تمييز من أي نوع.

٤٨ - **السيد أرياس** (كوبا): قال إنه بعد مرور عشر سنوات على اعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان يجري وضع برامج تتعلق بكراهية الأجانب ومعاداة المهاجرين في كثير من أنحاء العالم. وذكر أنه تجري شيطنة حضارات قديمة وأديان قديمة. وأضاف أن الربط بين ثقافات وأديان معينة وبين الإرهاب والعنف أمر غير مقبول.

٤٩ - وذكر أن محاولات إضفاء الشرعية على تجليات العنصرية هي أمر يبعث على الانزعاج الشديد. وأضاف أن أعدادا متزايدة من منظمات الفاشية الجديدة يجري إنشاؤها وأن قوانين مناهضة الإرهاب ومعاداة المهاجرين التي تمكن السلطات من العمل بطرق تعسفية أصبحت أمورا أكثر شيوعا. وأضاف أن ملايين المهاجرين من أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا يعانون يوميا من انتهاكات لحقوقهم.

٥٠ - وذكر أنه يلزم اتخاذ تدابير جديدة على وجه السرعة للقضاء على الأشكال المعاصرة من العنصرية. وذكر أنه يتعين التصدي لجذور هذه الأشكال من خلال إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على أسس المساواة والتضامن والعدالة الاجتماعية. وقال إن التدابير التشريعية المتخذة لمكافحة التمييز غير كافية. وأضاف أن من الضروري مكافحة الأفكار النمطية السلبية المتعلقة بالجماعات والأفراد وتشجيع التنوع الثقافي والإثني والديني من خلال نظم التعليم. وقال إنه خلال السنة الدولية للمنحدرين من أصل أفريقي ينبغي للدول أن تبدي التزامها وإرادتها السياسية في القضاء على العنصرية.

٥١ - وقال إن كوبا ستقوم مرة أخرى بتقديم مشروع قرار بعنوان استخدام المرتزقة كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان ومنع ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير، بما يعكس الحاجة إلى وضع صك قانوني ملزم قانونا لتنظيم شركات الخدمات العسكرية وخدمات الأمن الخاصة وضمان المساءلة.

٥٢ - وقال إن كوبا تؤيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة وفي حرية اختيار نظامه السياسي والاقتصادي والعيش في سلام وحرية داخل دولته.

٥٣ - وقال إنه على الرغم من الأحكام الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وسائر صكوك القانون الدولي فإن بعض الدول تقوم بأعمال منفردة ضد

بلدان أخرى. وذكر أنه على مدى ٥٠ سنة تعرضت كوبا لحصار اقتصادي قاس وظالم أدانه المجتمع الدولي مرارا. وأضاف أن شعب كوبا قد تعرض لانتهاكات خطيرة لحقه في تقرير المصير على مدة ٥٠ سنة من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

٥٤ - **السيدة الصالح** (الجمهورية العربية السورية): قالت إن النزعة العنصرية أصبحت وباء حيث ازداد العنف والتحريض على الكراهية الإثنية والدينية انتشارا، وحيث يجري استخدام تكنولوجيا الاتصالات الحديثة في تشويه ديانات وثقافات معينة ونشر الأفكار الخاطئة عن تفوق البعض على غيرهم. وأضافت أنه يجري تقويض التراكم الإيجابي للحوار والتعاون بين الشعوب على مدى القرون وإعادة عقارب ساعة الحضارة إلى الوراء.

٥٥ - وقالت إن هذا ينطبق بوجه خاص على الشرق الأوسط حيث تقوم منظومة الفصل العنصري الإسرائيلي بممارساتها العنصرية البغيضة. وذكرت أن سكان الأراضي المحتلة يحرمون من المواطنة بدعوى أن إسرائيل دولة يهودية. وأضافت أنه يجري بناء جدار عنصري في الجولان السوري المحتل في محاولة عقيمة لعزل هذا الجزء من البلد وتهويده. وذكرت أن سرقة المياه والأراضي والممتلكات ما زالت مستمرة. وقالت إن قوات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري تقوم بممارسات عنصرية وتمييزية في مجالات التعليم والصحة والثقافة واللغة. وأضافت أن الفلسطينيين وسكان الجولان المحتل يحتجزون في ظروف غير إنسانية أدت إلى إصابتهم بأمراض خطيرة وإلى وفاتهم، كل ذلك بدعوى أنهم قاوموا الاحتلال بحرق بطاقات هويتهم الإسرائيلية. وقالت إن هذا يعتبر انتهاكا صارخا لاتفاقيات جنيف وللقانون الإنساني الدولي.

٥٦ - وقالت إن إسرائيل تمارس في الواقع إرهاب الدولة الذي يتميز بالنزعة العنصرية العدوانية المتأصلة. وذكرت أن المستوطنين الإسرائيليين يعاملون غير اليهود باعتبارهم كائنات لا تستحق أن تعيش. وأضافت أن التجاهل المستمر لجرائم إسرائيل من جانب حماتها داخل الأمم المتحدة يشجعها على مواصلة الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها. وقالت إنه ينبغي للمنظمة أن تحشد إرادتها السياسية للامتثال لالتزاماتها وأن تنفذ مبادئ القانون الدولي. وأضافت أنها طالما لم تفعل ذلك فإن إسرائيل ستواصل، بمساعدة بعض الدول ذات النفوذ، من حرمان ملايين الفلسطينيين من حقهم في تقرير المصير. على أنها أضافت أن هذا الحق ما زال قائما وصحيحا و لم يتأثر بانقضاء ستة أجيال.

٥٧ - **السيد تارار** (باكستان): قال إنه على الرغم من النص على حق تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وقرارات الجمعية العامة، وإعلان فيينا، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن، ومؤتمر القمة للألفية، ومؤتمر القمة العالمي الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، ومؤتمر القمة الخامس عشر لحركة عدم الانحياز، وغيرها، فإن ممارسة هذا الحق ما زالت موضع إنكار في أجزاء مختلفة من العالم بينها جامو وكشمير وفلسطين.

٥٨ - وقال إنه مرت ستة عقود منذ وعدت الأمم المتحدة شعب كشمير بممارسة حقه في تقرير المصير. وأضاف أن قرار مجلس الأمن ٤٧ الصادر في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٤٨ يعلن أن الطريقة الوحيدة لتسوية مشكلة كشمير سلميا هي نزع سلاح الولاية وإجراء استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة، وهو ما كرره مجلس الأمن فيما بعد. وذكر أن قرارات لاحقة لمجلس الأمن قررت وقف إطلاق النار وإنشاء هيئة تكفل احترام هذا الوقف. وأضاف أن جميع هذه

القرارات والتدابير من جانب مجلس الأمن قد أيدتها كل من باكستان والهند.

٥٩ - وقال إن مما يتعارض مع الواقع التاريخي والقانوني أن توصف مطالب كشمير بالعدل على أنها تهديد للسلامة الإقليمية للهند. وذكر أن المقاومة في كشمير ليست مدفوعة بدوافع خارجية. وأضاف أن المقاومة السلمية من جانب شباب كشمير قد فرضت على المجتمع الدولي الاعتراف بالواقع. وقال إن كثيرا من أصوات العقل في وسائل الإعلام الهندية وفي المجتمع المدني والهيئات الأكاديمية بل وبين عموم السياسيين في الهند قد حثت الحكومة على الكف عن إنكار الوضع القائم والاعتراف بأخطائها. وقال إن اكتشاف وجود قبور جماعية في كشمير سيصبح ندبا دائما على ضمير البشرية إذا ما سمح لمرتكبي هذه الجرائم بالإفلات من العقاب.

٦٠ - وذكر أن بعض الصحفيين الهنود والبريطانيين الرئيسيين انتقدوا سياسة الهند في كشمير ورفض الهند الاستجابة لدعوة الأمم المتحدة لإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير. وقال إنه يتعين احترام حقوق الإنسان لشعب كشمير. وأضاف أن باكستان تؤكد من جديد تضامنها التام مع شعب كشمير وأنها على استعداد لإقامة علاقات صداقة جيدة مع الهند على أساس من المساواة والثقة المتبادلة.

٦١ - وانتقل إلى مسألة التمييز العنصري فقال إن أشكالا جديدة من التعصب قد أخذت في الظهور. وذكر أن تسييس مسألة الهجرة ووجود الهياكل الاجتماعية التراتبية الجامدة، وانعدام المساواة في السلطة وفي العلاقات الاقتصادية، والتعصب الديني، واستخدام القوالب الفكرية الجامدة، والعنف، والاحتلال الأجنبي كلها أمور ما زالت مستمرة. وقال إن حقوق المهاجرين والأجانب والأقليات كثيرا ما يجري إنكارها.

٦٢ - وقال إن باكستان تشارك بنشاط في تشجيع خطط مناهضة العنصرية في جميع المحافل بما في ذلك المعركة القانونية ضد تراث الاستعمار في الأمم المتحدة. وذكر أن اشتراكها في ذلك يستند إلى مبدأ أن العنصرية تتعارض مع القيم الأساسية للسلام والمساواة والعدل والإخاء العالمي وكلها قيم يعترف بها الإسلام وجميع الديانات العالمية. وأضاف أن مكافحة تهديد العنصرية يقتضي زيادة التركيز على الحوار فيما بين الثقافات وفيما بين الأديان. وقال إن التسامح والتعليم واحترام التقاليد الدينية والثقافية أمور ضرورية.

٦٣ - **السيد عبد الخالق** (مصر): أثنى على الجهود التي أسهمت فيما تم بتوافق الآراء من اعتماد الإعلان السياسي الصادر عن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان وبرنامج عمل ديربان، على الرغم من معارضة البعض له لأسباب سياسية غير مبررة. وذكر أن التنفيذ التام والفعال لإعلان وبرنامج عمل ديربان، وتنفيذ الاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق وتجارة الرقيق والأعراض والممارسات الشبيهة بالرق، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لا يمكن تحقيقه بدون فهم كامل لحقيقة أن تنوع الثقافات والأديان والحضارات يثري البشرية ويسهم في تحقيق التعايش السلمي ويعزز مبدأي الديمقراطية والحوار.

٦٤ - وقال إن مما يؤسف أن مظاهر العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتمييز قد أخذت تزداد، وخاصة في الدول الديمقراطية التي تعتبر حقوق الإنسان أولوية سياسية واجتماعية دولية. وأضاف أن انتشار الحركات المتطرفة والحركات اليمينية العنصرية بهذه المجتمعات أمر يدعو إلى الانزعاج ويتعارض تعارضا صارخا مع احترام التنوع الثقافي والديني ويهددان الجهود الدولية بما فيها مكافحة الإرهاب.

٦٥ - وذكر أن التمتع بحرية التعبير وحرية الرأي يستتبع مسؤوليات تجاه المجتمع، وأن أهم هذه المسؤوليات هي المسؤولية عن إجراء حوار ديمقراطي بناء، وتعزيز قيم التسامح والتفهم، والتصدي للحض على الكراهية والتمييز ضد المهاجرين وضد ممثلي ثقافات وأديان معينة.

٦٦ - وقال إنه يتعين على أعضاء المجتمع الدولي بذل جهود صادقة لمكافحة جميع أشكال العنصرية واتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لانعدام الصكوك القانونية الضرورية التي تحظر التحريض على العنصرية والتمييز وتحول دون الإفلات من العقاب. وذكر أنه يتعين وجود آليات تشريعية وإدارية للتصدي لهذه الظواهر وتوفير التدريب والوعي الكافيين للمسؤولين عن تنفيذ هذه التدابير. وأضاف أنه يجب أن تتاح لضحايا أعمال التمييز فرص الانتصاف طبقا للإجراءات القانونية السليمة.

٦٧ - وقال إن مصر تؤكد من جديد أهمية التعاون الدولي في مكافحة العنصرية وتعزيز آلية المتابعة من أجل تنفيذ الالتزامات المشتركة، وخاصة فيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة وضد الأقليات والمهاجرين. وذكر أن هذه الجماعات تتعرض للتمييز ولمحاولات طمس الخصائص المميزة لثقافاتها وتقاليدها، وربما إرغامها على إخفاء إنتماءاتها الدينية والإثنية واللغوية.

٦٨ - وقال إنه ينبغي توجيه العناية الواجبة إلى دور التعليم في تعزيز التسامح والتفهم والتعايش السلمي، وخاصة بين الشباب والأطفال. وذكر أنه يجب التركيز على دور المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية في تعزيز الحوار واحترام الجميع للحق في حرية التعبير وحرية الرأي ودورها في تجنب التحريض على الكراهية والعنف ضد الأفراد أو الجماعات على أساس الدين أو الثقافة.

٦٩ - وانتقل إلى مسألة تقرير المصير فقال إن مسألة الحق في تقرير المصير للشعب الفلسطيني قد تم باستمرار تسييسها في الأمم المتحدة. وأضاف أن الفلسطينيين يرزحون تحت الاحتلال الأجنبي منذ أكثر من ٦٥ سنة، وأنه على الرغم من جهود الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى فإن حقوقهم تنتهك انتهاكا صارخا كل يوم.

٧٠ - وقال إن إسرائيل تحارب في غزة منذ أكثر من سنتين. وذكر أنه يتعين أن تنفذ تنفيذا كاملا التوصيات الواردة في تقرير بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها الأمم المتحدة بشأن التراع في غزة المعروف باسم تقرير غولدستون. وأضاف أن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية أخلاقية وقانونية في منع تكرار هذه الانتهاكات. وذكر أنه يجب اعتبار مرتكبي هذه الانتهاكات مسؤولين عن أفعالهم وألا يفلتوا من العقاب. وأضاف أن إنهاء الاحتلال الأجنبي في فلسطين ومنح العضوية الكاملة في الأمم المتحدة لفلسطين من شأنهما أن يسهما في إنهاء هذه الانتهاكات.

٧١ - وقال إن اختيار رئيس الجمعية العامة للوساطة كموضوع رئيسي للمناقشات خلال الدورة السادسة والستين للجمعية العامة يؤكد الحاجة إلى ضمان أن تكون هذه الوساطة عادلة وموضوعية وفعالة حتى يمكن إعمال حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني الرازح تحت الاحتلال الأجنبي. وأضاف أن إنهاء الاستعمار لم يكتمل بعد على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية. وقال إن وجود الاستعمار في أي شكل من الأشكال، بما في ذلك الاستغلال الاقتصادي، يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وسائر صكوك حقوق الإنسان الدولية.

٧٢ - وقال إن إعلان الفترة ٢٠١١-٢٠٢٠ باعتبارها العقد الدولي للقضاء على الاستعمار من شأنه أن يبعث بالرسالة الصحيحة مشجعا جميع الأطراف على الإسراع

بالعمل من أجل التوصل إلى نتائج ملموسة. وأضاف أن الأمم المتحدة عليها مسؤولية ضمان الإعمال الكامل وغير المشروط لحق تقرير المصير وتمتع جميع الشعوب تمتعا تاما بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك شعب فلسطين وسائر الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي. وحث الأمم المتحدة على أن تأخذ هذه المسؤولية بمزيد من الجدية من أجل الوصول إلى سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط على أساس جميع المرجعيات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، ومبدأ ''الأرض مقابل السلام''، حتى يستطيع الشعب الفلسطيني إقامة دولة فلسطين بحدود عام ١٩٦٧ على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

٧٣ - **السيد يحياوي** (الجزائر): رحب بقرار الجمعية العامة بناء نصب تذكاري بالأمم المتحدة تكريما لضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر الأطلسي.

٧٤ - وقال إن العنصرية، وهي مصدر ألم قديم للإنسانية، قد كيفت نفسها مع العالم الحديث فأخذت تنتشر إلى جميع المجالات التي يمكن فيها للتمييز ورفض الآخر أن يستشريا. وذكر أن الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز حاولت الحصول على الاعتراف السياسي والأخلاقي بل والقانوني بها. وأضاف أنه توجد في بعض البلدان منظمات وأحزاب سياسية متطرفة وعنصرية وكارهة للأجانب تقوم بالتحريض على الكراهية والتعصب، لا ضد المهاجرين الجدد فحسب بل أيضا ضد الجماعات المهاجرة القديمة التي أسهمت في تحقيق ثروة البلد المضيف وضد سلالة المهاجرين.

٧٥ - وقال إن بعض وسائل الإعلام المطالبة بالحق في حرية التعبير قد جعلت من طوائف وأديان معينة كباش فداء إذ حملتها المسؤولية عن كل ما يصيب الأوطان من شرور. وأضاف أن هذه الوسائل تنشر بيانات تحض القراء والمستمعين على العنصرية بل وتدعوها أحيانا إلى العنف والجرائم في الوقت الذي تقف فيه السلطات موقف المتفرج ولا تفعل شيئا.

٧٦ - وقال إن هذه السلبية تبذر بذور الشقاق وتشعل الكراهية بين الطوائف وتؤجج التطرف. وذكر أن كراهية الأجانب والربط بين الإسلام والإرهاب وإلصاق الأوصاف العنصرية هي أمثلة قليلة لهذه الأشكال الجديدة من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

٧٧ - وذكر أن دستور الجزائر ينص على معارضة العنصرية ويدعو إلى القضاء على جميع أشكال العنصرية والتمييز العنصري ويقرر أن جميع المواطنين سواء أمام القانون ويجرم التمييز على أساس المولد أو العنصر أو نوع الجنس أو الرأي أو أي وضع شخصي أو اجتماعي آخر. وأضاف أن هذا الدستور يمنح الأجانب الموجودين بالبلد حق المعاملة على أساس المساواة والتمتع بالحقوق ويكفل حرية المعتقد والدين. وذكر أن القوانين الوطنية تحظر نشر الرسائل العنصرية أو الداعية إلى التعصب كما تحظر التحريض على العنف.

٧٨ - وقال إنه لا يمكن في أي ظرف أن تؤدي المحاولات الساذجة التي تمت مؤخرا لإعادة تفسير تقرير المصير إلى فرض تدابير من طرف واحد على الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي انتهاكا لحقها الأساسي في اختيار مصيرها بحرية. وذكر أن تأييد حق الشعوب في تقرير المصير هو مبدأ أساسي في السياسة الخارجية للجزائر. وأضاف أن الجزائر أيدت جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها وكرامتها في أفريقيا وآسيا وغيرهما وأنها ستواصل تأييد حق الشعوب في ممارسة حقها في تقرري المصير من خلال الاستفتاءات الحرة المحايدة وفقا للقانون الدولي.

٧٩ - وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل أعمالها المتعلقة بتنفيذ الحق في التحرر من الاستعمار وضمان التمتع

الكامل بهذا الحق لجميع الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي. وذكر أنه في الوقت الذي تظهر فيه وتتأكد أنواع جديدة من حقوق الإنسان فإن مما يدعو إلى الانزعاج أن يظل حق تقرير المصير غير متاح لبعض الشعوب ومنها الشعب الفلسطيني وشعوب ١٦ إقليما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على قائمة الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار بما فيها شعب الصحراء الغربية.

٨٠ - **السيد سومانتري** (إندونيسيا): قال إن حكومته أصدرت في عام ٢٠٠٨ قانونا لمناهضة التمييز ينص على مناهضة جميع أشكال التعصب الإثني والعنصري. وذكر أن تدابير زيادة الوعي ما زالت مستمرة. وأضاف أنه صدر قانون بشأن المعلومات والاتصال الإلكتروني يجرم أفعال الحض على كراهية الأفراد أو كراهية جماعات معينة على أساس هويتها الإثنية أو ديانتها أو عنصرها.

٨١ - وحث الدول على ضمان أن تكفل للمهاجرين ممن هم في مواقف الضعف الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والإسكان، وفقا للالتزامات الدولية ذات الصلة. وذكر أن إندونيسيا تؤيد جهود بلدان المنشأة وبلدان العبور وبلدان المقصد من أجل القيام بحملات توعية فعالة للقضاء على الأفكار السلبية المتعلقة بالمهاجرين وأسرهم. وأضاف أنه كثيرا ما يتعرض المهاجرون لسوء المعاملة أثناء احتجازهم من جانب الجهات الوطنية القائمة على تنفيذ القانون. وحث جميع البلدان على معاملة المهاجرين المحتجزين بطريقة إنسانية وغير تمييزية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٢٠ مساء.